

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

رسالة

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إلى رؤساء المجالس الشعبية البلدية

في لقاءهم الوطني

بمناسبة الذكرى الواحدة و الخمسين

لليوم الوطني للبلدية

الجزائر، 18 يناير 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

حضرات السيدات و السادة أعضاء المجالس المنتخبة،
أيها الحضور الكريم،

أهنئكم، بادئ ذي بدء، بإحرازكم ثقة منتخبيكم، و هي ثقةٌ ليس قدرها بالهين، ثقة تترتب عنها مسؤوليةٌ جسيمة تقتضي منكم الوفاء بتلك الإلتزامات التي قطعتموها على أنفسكم أمام المواطن بأن تتكفلوا بانشغالاته، وتسعوا من أجل تجسيد تطلعاته، لكنكم لستم وحدكم في معترك التنمية، بل تقف إلى جانبكم مؤسسات أخرى تؤدّي مهامها، و هيئات تقوم بوظيفتها تحقيقاً للأهداف المشتركة التي نرومها كلنا خدمة لوطننا المفدى ونهوضاً بتقدمه و رُقِيَّه.

إنني أتوجه إليكم برسالتي هذه لأن لقاءكم هذا يحمل دلالات شتى منها تكريس الإرادة الشعبِيَّة، و تعزيز السلطة المحليَّة، و إبراز تطوُّر المنظومة الوطنيَّة للمؤسسات المنتخبة.

يعود بي لقاءكم هذا إلى أكثرَ من خمسين سنةً خلت، إلى السنوات الأولى لاسترجاع استقلالنا حيث كان هاجسنا الأول هو مَحُو رواسب الاستعمار من محيطنا وحياتنا اليوميَّة، و التخلُّص مما تركه الاحتلال البغيض من نُدوبٍ في ذاكرتنا و وجداننا، و بناء دولة جزائريَّة بمعناها ومبناها ، دولة تستند إلى مبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة، دولة تُجسِّدُ أحلام شهدائنا الأبرار. وأبى المخلصون من مجاهدين و أبناء شهداء

ومواطنين إلا أن ينخرطوا في ورشة بناء هذه الدولة التي كانوا يصبون إلى العيش فيها في كنف العزة والكرامة والأخوة.

أجل، كانت أولى أولوياتنا الوفاء لوصية الشهداء التي خطوها بدمائهم الزكية، لكي تُبلَّغ لأبنائهم وأحفادهم، أي أنتم الذين جاء دوركم لتتحملوا نصيبكم من المسؤولية في خدمة المواطن و الدولة. و أنا أدرك جليا أن مفهوم التضحية يأخذ مداه في كلِّ موقع، فمثلما ضحى الآباء و الأجداد، و قدّموا أعلى ما كانوا يملكون، فإنّ أجيالا توالى في خدمة الجزائر كان مفهومها للتضحية مرتبطا بالإخلاص للوطن، والوفاء له ولمن أخلصوا في خدمته.

كان همنا أن نبنّي دولة ديمقراطية واجتماعية، ونتطلّع لتشييد دولة مؤسسات آمنَ أبنائها بجزائر قويّة، متحابّة، متضامنة، في كنف ثوابتها و هويّتها وأصالتها وعبريّة شعبها.

و لما كان أيُّ بناء يبدأ من قاعدته، فإنّ أساسه الفرد – المواطن الذي هو رأس مال أمته بما يقّده من قيمة مضافة، ثم يرتقي ببيان مؤسسات الدولة مرتكزا على البلدية التي كانت و ستظل الخلية القاعدية الضامنة لاستمرارية خدمة السّاكنة، و السعي الدائم لتلبية الحاجات التي نُقرُّ بأنها في تزايد بما أن المجتمع يشهد متغيّراتٍ اقتصاديّة واجتماعيّة و ثقافيّة وسلوكيّة، و العمل على ترجمة التطلّعات إلى واقع، والطموحات إلى حقيقة ملموسة.

حضرات السيدات و السادة،

أيها الحضور الكريم

إنني، و أنا أتحدّث إليكم، أستعيد مراحل التحوّلات التي شهدتها البلدية، إبّان السنوات الأولى للاستقلال وما تلاها، من تطوّر في التشريعات، إلى عهد التعدديّة التي اتسمت بدايتها بعنف دموي غير مسبوق، طال ركائز الدولة، و سعى إلى تقويض مؤسساتها بدءًا باغتيال رؤساء المندوبيات و أعضائها الذين اضطلعوا، بإقدام و بسالة ونكران ذات، و تحملوا بشجاعة مسؤولية إدارة البلديات في ظل الفراغ

المؤسسات التي شهدته تلك الفترة. لقد غنموا شرف الدفاع عن الدولة في أصعب الظروف، شأنهم في ذلك شأن الفئات الأخرى الساهرة على حماية المواطن و الوطن.

وإنه لمن دواعي السعادة و الغبطة أن نشهد إلتئام لقائكم اليوم وأنتم تتقلدون شاراتكم وهي لكم بمثابة أوسمة شرف و شحها إياكم الشعب الجزائري الذي علق عليكم الأمل و تَوَسَّمَ فيكم الخير، فكونوا أهلاً لتقته و لا تخيبوا ظنَّه فيكم.

و يزداد فخرنا بأن نرى صفوف مجالسكم معززة في ثلثها بحرائر منتخبات من بين أخواتنا الأبيات اللواتي أصبحن يُسَهَمْنَ بفعالية، جنباً إلى جنب مع إخوانهم الرجال، في معركة التنمية و البناء، و يُضْفَيْنَ على العمل المحلي روح البذل و العطاء و التفاني في الخدمة العمومية، دائبات على التَّأْسِي بِأَسْلَافِهِنَّ حرائر الجزائر من اللواتي كَافَحْنَ، بجانب إخوانهن، إبان معركة التحرر و الانعتاق من نير الاستعمار البغيض.

إنها مكانة انتزعتها بكل جدارة و استحقاق، و على كل منا اليوم العمل على تثبيتها بل و تعميقها و فقا للقيمة الجديدة التي كرسها الدستور بعد مراجعته الأخيرة.

حضرات السيدات و السادة،

إنكم على عتبة عهدتكم الانتخابية بما تحمله من رهانات جديدة و أخرى متجددة، فمنكم من حَظِيَ بتجديد الثقة في شخصه أو في حزبه، و منكم من آمن بخدمة مواطني بلديته فتقدّم إليهم معلنا رغبتهم في خدمتهم، وهي مسؤولية يجب على كل واحدة و واحد منكم تقديرها حق قدرها و العمل على الإرتقاء بها إلى مستوى تحدياتها. إنها أمانة، فكونوا أهلاً لها، إنَّ للتاريخ عينا عليكم و كَلِمَةً يَشْهَدُ بها لكم أو عليكم.

إن انتخاب كُُلِّ منكم لم يكن بنفس السلاسة و اليسر، ذلك أن الاستشارة الانتخابية الأخيرة اتسمت بتنافس كبير إذ أنه من طبيعة الديمقراطية أن تتنافس الآراء و الأفكار و البرامج. و لعلّ المكسب الكبير الذي يمكن للجزائر أن تعترّ به هو التزامها بتنظيم الاستحقاقات الانتخابية

مُرَاعِيَةً مَوَاعِيدَهَا وَأَجَالَهَا. فَقَدْ تَوَجَّهَ الشَّعْبُ الْجَزَائِرِي إِلَى صِنَادِيقِ
الِاقْتِرَاعِ وَالِاسْتِفْتَاءَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً، مَكْرَسًا بِذَلِكَ حَقَّهُ
فِي التَّعْبِيرِ، وَإِبْدَاءِ رَأْيِهِ، فِي مُخْتَلَفِ الْقَضَايَا ذَاتِ الصَّلَةِ الْوَثِيقَةِ بِحَاضِرِهِ
وَمُسْتَقْبَلِهِ.

أَيْتَهَا السِّدَاتِ أَيُّهَا السَّادَةُ،

يَأْتِي لِقَاؤُكُمْ هَذَا بَعْدَ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ مِنْ تَرْسِيمِ رَأْسِ السَّنَةِ الْأَمَازِغِيَّةِ،
يُنَايِرَ، يَوْمَ عَطْلَةٍ مَدْفُوعَةِ الْأَجْرِ، التَّرْسِيمِ الَّذِي أَرَدْنَا بِهِ تَعْزِيزَ هُويَّتِنَا
وَوَحَّدَتَنَا الْوَطْنِيَّتَيْنِ وَانْسِجَامَنَا الثَّقَافِي وَالاجْتِمَاعِي، وَالعِزْمَ عَلَى التَّكْفُلِ،
عَلَى أَوْسَعِ نِطَاقٍ، بِتَرْقِيَةِ اللُّغَةِ الْأَمَازِغِيَّةِ مَعَ إِقَامَةِ الْمَجْمَعِ الْجَزَائِرِيِّ
لِللُّغَةِ الْأَمَازِغِيَّةِ الْجَارِيِ التَّحْضِيرِ لِإِنْشَائِهِ وَتَنْصِيبِهِ. وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ
الدِّسْتُورِيِّ، أَدْعُو كُلَّ الْهَيْئَاتِ وَالْمَوْسَسَّاتِ الْمَعْنِيَّةِ بِأَنْ تَمْنَحَ الْأَمَازِغِيَّةَ،
بِمُخْتَلَفِ أَسْنَنَتِهَا، مَوْقِعَهَا الطَّبِيعِيِّ فِي فِضَاءَاتِ التَّوَاصُلِ الْيَوْمِيِّ بِالْبَلَدِيَّاتِ
وَالْمُرَافِقِ الْآخَرِي، وَأَنْ تَنْظُمَ دَوْرَاتٍ مُسْتَمْرَّةً لِلتَّكْوِينِ.

أَيْتَهَا السِّدَاتِ أَيُّهَا السَّادَةُ،

دَعُونِي، بِهَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ، أَتَرْحَّمُ عَلَى أَرْوَاحِ مَنْ فَقَدْنَاهُمْ مِنْ رُؤَسَاءِ
مَنْدُوبِيَّاتِ تَنْفِيزِيَّةٍ وَأَعْضَائِهَا وَمُسْتَخْدَمِي الْبَلَدِيَّاتِ وَالدَّوَائِرِ وَالْوِلَايَاتِ،
أَوْلَئِكَ الَّذِينَ ضَحَوْا بِأَرْوَاحِهِمْ مِنْ أَجْلِ الْوَطْنِ وَبِقَاءِ الدَّوْلَةِ قَائِمَةً صَامِدَةً
فِي وَجْهِ دَعَاةِ التَّطْرَفِ وَالْإِرْهَابِ، دُونَمَا اكْتِرَاحَاتٍ لِلْمَخَاطِرِ الَّتِي كَانَتْ
تَحْقِيقُ بِهِمْ وَبِعَائِلَاتِهِمْ، يَخْدُمُونَ مَصَالِحَ الشَّعْبِ بِالنَّهَارِ وَبِالسَّهْرِ عَلَى
أَمْنِهِ بِاللَّيْلِ.

لَمْ يَتَوَقَّفْ دَوْرُ هَذِهِ الْفَنَّةِ الْغَيُورَةِ عَلَى الْوَطْنِ وَالْمَوْطِنِ عِنْدَ حَدِّ
مُوَاجَهَةِ أَعْيَابِ مَرْحَلَةٍ صَعْبَةٍ وَشَاقَّةٍ، بَلْ انْخَرَطَتْ، بِرُوحٍ وَطَنِيَّةٍ عَالِيَةٍ،
فِي الْمَسْعَى التَّارِيخِيِّ لِلْمَصَالِحَةِ الْوَطْنِيَّةِ، فَكَانَ هُوَلاءِ الَّذِينَ تَصَدَّوْا
لِأَعْدَاءِ الْوَطْنِ وَالشَّعْبِ، خِلَالَ السَّنَوَاتِ الدَّامِيَّةِ، فِي مَقْدَمَةِ صَفِّ
الْمُبَارَكِينَ وَالنَّاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الصَّفْحِ وَالتَّسَامُحِ أَسْوَةً بِأَسْلَافِهِمْ مِنْ أَبْنَاءِ
الرَّعِيلِ الْأَوَّلِ لِلثَّوْرَةِ التَّحْرِيرِيَّةِ عَشِيَّةِ الْإِسْتِقْلَالِ، مُكْفَكِّفِينَ الدَّمُوعَ
وَمُشْمِرِينَ عَنِ السَّوَاعِدِ وَدَاعِمِينَ لِصِرْحِ الْمَصَالِحَةِ الْوَطْنِيَّةِ

بكل ما يجنب العودة إلى ويلات الماضي و شروره.

فكل ما تم إنجازه من مرافق طيلة المخططات الخماسية السابقة، لم يكن ليتجسد بدون البلديات ومجالسها المنتخبة. وإنّ ما تم تجسيده من خلال الميزانيات اللامركزية لهو أحسن دليل على دور المنتخبين في التنمية المحليّة والتكفل بمطالب المواطنين. فبفضل تضافر جهود الدولة مع جماعاتها الإقليميّة تمكّنّا من تدارك العجز في العديد من الميادين، إذ توصلنا، في أقلّ من عقدين من الزمن، إلى تحسين كل المؤشرات التنموية و تحقيق كل أهداف الألفية للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. و كلّ هذا ثمرة الأمن و الاستقرار و الشعور بأهميّة خدمة المصلحة الوطنيّة.

أما الآن، و قد خرجنا من متاهة العنف واستأنفنا مساراتنا التنموية القاعدية المحليّة، ها نحن مقبلون على مغالبة تحديات جديدة لا تقل أهمية عن سابقتها، ألا و هي معركة عصرنة المرافق العمومية البلدية، معركة تعميق اللامركزية، ومعركة تحرير المبادرات الاقتصادية و التنموية المحليّة.

تلکم هي أولوياتكم في المرحلة المقبلة. إنكم مطالبون بالتحرك، أولا كمسؤولين محليين، من البيروقراطية و الاتكال، في أسلوب تعاملكم مع محيطكم وفي منهجية تسييركم لمصالحكم، والتوجه نحو تحرير المجموعات العاملة من هاته الآفات التي باتت عائقا كبيرا أمام تقدم بلادنا.

إنّ أماننا، في العالم، نماذج كثيرة، سواء أتعلق الأمر بنجاحها أو بإخفاقها في امتحانات التنمية والتطور، فبعض البلدان لم تتمكن من تجاوز صعوباتها بسبب قلة الموارد و الوسائل المتاحة، و بعضها الآخر بفعل الخيارات الخاطئة، بينما تزخر بلادنا بموارد متنوّعة كفيلة بتحقيق الطفرة اللازمة نحو التنمية السريعة، أبرزها الثروة البشرية المؤهلة الهائلة، التي يشكّل فيها الشباب القوة الأساس، هذه القوّة، التي تتطلب منا جميعا حسن توظيفها و منحها الثقة لإبراز قدراتها ومهارتها، مع تحرير للمبادرات و تفعيل للأفكار والمشاريع، و بلا شك، فإنّ للبلديات دورا

كبيراً في هذا المجال.

إن بلدياتكم، على اختلافها وخصوصياتها، تزخر بمقومات تنموية ذاتية يتعين على كلِّ مجلس منتخب الاجتهاد من أجل إيجاد كيفية تثميرها، و لن يتأتى ذلك من دون تفتحكم على محيطكم و تواصلكم المستمر مع المواطن، ومع الفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، و المجتمع المدني.

إن المواطن هو المنطلق و الغاية، ويجب أن يكون دوماً في صلب اهتماماتكم. إنه ليس مجرد رقم، أو مُرتفقٍ طالبٍ لخدمة عمومية، بل هو شريك كامل الحقوق والواجبات، منه تستمدون شرعيتكم، و هو الأدرى بما هو أصلح لمدينته أو قريته أو حيّه، كما كان بالأمس القريب الأدرى بمن سيؤليه شؤونه.

إن المواطن هو ذلك الطبيب الضليع بقطاع الصحة والنظافة العمومية والبيئة، وهو المحامي العارف بالمسائل القانونية والقضائية، و هو الخبير بالحسابات و المسائل المالية و الجبائية، وهو الناشط الجمعي القريب من حاجات المواطن و هواجسه، والإمام الذي يتقاسم مع العائلات أفراحها وأتراحها، وهو المعلم الحريص على مدرسته وتلاميذه، وهو العائلة التي تدرك معنى الحفاظ على المحيط. إنهم، أكثر من هذا، مواطنون يشكلون قوة اقتراح، و منجماً للحلول.

لقد ضَمَّنَّا الدستورَ، أثناء مراجعته الأخيرة، أحكاماً نصت على ترقية الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، و أردناها مُكَمَّلةً غيرَ مُنتَقِصةٍ من صلاحياتكم، تقودون أعمالها بأنفسكم.

تلك هي القيمة المضافة من جملة القيم الديمقراطية النبيلة التي تضمَّنَّاها الدستور الجديد قصد تعزيز شرعية الهيئات المنتخبة وتشكيلتها، مكرسين الرقابة المستقلة للعمليات الانتخابية، ترقية المقاربة بالنوع، والتسيير الشفاف من خلال الحق في الاطلاع و الحصول على الوثائق الإدارية و حق المساءلة، و هي كلها، وغيرها، مبادئ جاءت لترقية مكتسبات التجربة الديمقراطية للبلاد.

وعلى صعيد آخر، إنني كنت حريصا على أن يتضمن الدستور، من بين ما يتضمن، حقَّ البلدية في الحصول على الموارد الذاتية الكافية التي تُمكنها من مواجهة أعبائها، لا سيما تلك الناتجة عن تحويل صلاحيات جديدة، كما كرسنا حق الأجيال القادمة في الاستفادة من ثروات البلاد الحالية و ضرورة الحفاظ عليها في إطار مسعى تنمويٍّ مستديم.

أيها المنتخبات، أيها المنتخبون،

إنني على يقين من أنه لا يمكن للبلدية مواجهة تحدياتها الجديدة دون الاعتماد على النفس وتحرير مبادراتها و تسيير مواردها بنفسها، و هو ما لا يمكن أن يتم دون تعميق اللامركزية. لقد أصدرت، في هذا الإطار، توجيهات للحكومة من أجل تضمين القانونين الجديدين للجماعات الإقليمية و الجباية المحلية، رؤيةً جديدةً تضع المجالس المنتخبة أمام مسؤولياتها كاملة، مانحة إياها كل الوسائل اللازمة التي تسمح لها بممارسة صلاحياتها في إطار قانوني واضح و دقيق.

إن هذا التحول يقتضي منكم جميعا التجنّد، وتجاوز الخلافات والمصالح الضيقة، و تعبئة كل الوسائل المتاحة، بشرية كانت أو مالية ومادية، معتمدين على مقومات أقاليمكم و مكنوناتها.

لقد سبق لي أن التزمت بأن أبلّغ بمسار التنمية المحلية إلى مداه حتى تستفيد منه كل جهات الوطن إلى آخر بقعة من التراب الوطني، و أنا عازمٌ كلّ العزم على ذلك، و لن أدخر أي جهد في هذا السبيل. و ما القرار الذي وضع حيز التنفيذ من أجل إعادة تفعيل صندوقي تنمية الهضاب العليا و الجنوب إلا دليل على ذلك، وإنّ إيماني لكبير بقدرات جنوبنا الكبير ومناطقنا السهبية، تلك هي قوتنا الكامنة، ولا أدلّ على ما أقول من الطفرة الفلاحية التي تشهدها صحراؤنا اليوم، والتي قطعت الشك باليقين و فتحت الأبواب أمام الاستثمارات الدائمة، التي تتجاوز الربحية وتحقق الاكتفاء.

انطلاقا من هذا الإيمان الراسخ، شرعنا في إعادة تنظيم مصالح

الدولة على الصعيد المحلي و أنشأنا ولايات منتدبة بالجنوب تماشيا مع الحركة التنموية التي عمت بلادنا، خلال العشريتين الماضيتين، إيماناً منا بضرورة تقريب الإدارة من المواطن وتركيز جهد تنموي أكبر على الولايات المنتدبة المستحدثة.

أيها السيدات، أيها السادة رؤساء البلديات،

إننا على المستوى المركزي نسعى لتمكينكم من كل وسائل النجاح، و السماح لكم بالعمل بفعالية و من تجسيد مشاريعكم الانتخابية بكل حرية و مسؤولية، وذلك في إطار نظرة متكاملة، إذ لم يبق سوى أن ينخرط الجميع ضمن هذه الرؤية الإستراتيجية والشروع في تنفيذها ميدانياً.

إن المعركة الأولى التي يتعين عليكم خوضها هي مكافحة البيروقراطية والمحسوبية و المحاباة والممارسات غير المطابقة للقانون. فالجهود الجارية حالياً لتبسيط الإجراءات الإدارية و عصرنتها بفضل التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، يجب أن تشكل مرتكزكم الأول.

لقد قطعتم شوطاً كبيراً في هذا المجال وفي فترة وجيزة، و أهنئكم بهذا الإنجاز الذي تحقق على أيديكم لأنه يكرّس الفعالية والجدوى والشفافية، إلا أن الطريق لا تزال طويلة و تقتضي تجنّداً أكبر على كل المستويات حتى نقضي على كل التعقيدات البيروقراطية التي أصبحت تكبد اقتصادنا ومستثمرينا تكاليف باهظة، و تعكر صفو العلاقة بين الإدارة والمواطن.

إن العصرية هي رافد أساسي للامركزية الخدمات العمومية، فكل النظم الجاري تطويرها ستوطن على مستوى البلدية و هو ما يلقي على عاتقكم مسؤولية تحضير الموارد البشرية لهذا التحول العميق الذي بدأنا نستشعر جدواه ابتداءً من سنة 2012. فبلديات اليوم ليست بلديات الأمس، فالمرتفق بشبابيكها يجد خدمات سريعة و عصرية تكفلها حواسيب و تطبيقات معلوماتية متطورة بفضل كفاءاتنا الوطنية من مهندسين و تقنيين منتشرين في البلديات و الولايات.

أغتتم هذه الفرصة لأنوه بالجهود الكبيرة التي يقوم بها مُخْتَلِفُ الأعوان على المستوى المحلي، و أحثهم، بهذه المناسبة، على مواصلة الجهد و عدم التواني في مباشرة كل عمل من شأنه التخفيف من معاناة المواطن و عصرنة الإدارة الإقليمية.

إن رهانهم، في الفترة المقبلة، سيكون توسيع مجال العصرنة بحيث يشمل خدمات المرفق العام الجوّاري و اعتماد مبادئ التنمية المستدامة في تسييرها، مرجحين التقنيات المعتمدة على الطاقات النظيفة و المتجددة، و تثمير الموارد البلدية التي يمكن استغلالها اقتصاديا في إطار الاقتصاد الدائري الصديق للبيئة و المحافظ عليها، إضافة إلى اعتماد تقنيات جديدة لتسيير ذكيٍّ لمدننا، اقتصادا للوقت و للمال، و للموارد الطبيعية.

تلكم هي التحديات التي أنتم مقبلون على مغالبتها، وهي كثيرة و متعددة، لذلك فعليكم التعاون و التعاضد في إطار مقاربة تضامنية محلية، حتى تتمكنوا من تجاوز الصعوبات و العوائق على المستوى المحلي. فبالتضامن ستنتمكون من تجاوز كل الصعاب و من تسريع وتيرة التنمية في مدنكم و قراكم، و بالتالي فأنا أدعوكم إلى توسيع أفق الرؤية، و الانتقال سريعا من تنظيم شؤونكم الداخلية على مستوى مجالسكم و التحول نحو أمهات الأمور.

و لتمكينكم من تنسيق جهودكم و التواصل دوريا مع مصالح الدولة في شأنها ، قررت أن ندأب، من الآن فصاعدا، على سنّة عقد «الجلسات الوطنية للبلدية» كل سنة في يوم 18 يناير مع جعل هذا اليوم يوما وطنيا للبلدية، و ذلك عرفانا من الشعب و الدولة لدور هذه الخلية القاعدية للدولة في مسار التنمية الوطنية و مسار تعزيز دعائم دولة الحق و القانون.

أيتها السيدات أيها السادة،

إنّ هذا اليوم سيكون أيضا مناسبة لتجديد العهد مع شهداء الواجب الوطني و تقويم المسار نحو ما هو أصوب، و تمكين المواطن من النظر

إلى البلدية برؤية مخالفة، بلدية دورها كدور خلية النحل العاملة، بلدية تعمل في الليل بينما المواطنون نيام، لضمان النظافة العمومية و الإنارة و إصلاح المنشآت القاعدية، و تصِلُ الليل بالنهار في تقديم عدد كبير من الخدمات الإدارية والتقنية دون كلل أو ملل.

إني، إذ أهنئكم بعيدكم الوطني هذا، أهيب بكم أن تكونوا في مستوى رمزيته، و تغالبوا التحديات التي تواجهكم، بنفس الشجاعة والاقْتدار اللتين تحلى بهما من سبقوكم.

و ختاماً أغتتم هذه الفرصة لدعوة كل أطراف المجتمع للإلتفاف حول مؤسسات الدولة ودعمها والتجاوب معها، لاسيماً منها البلدية، حتى نتمكن سوياً من الانتقال نحو تحقيق أهدافنا التنموية و نُنزلَ بلادنا المنزلة اللائقة بها في حضيرة الأمم، كما أدعو كل الشركاء السياسيين إلى وضع اليد في اليد وخدمة المواطن و الوطن سوياً والنهوض ببلادنا.

وفق الله مسعاكم و سدد خطاكم،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.